

روس الشتات في السياسة الخارجية الروسية: "الادراك والتوظيف"

The Russian Diaspora in Russian Foreign Policy: "Perception and Employment"

علي لاربي،

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، lerari.ali@enssp.dz

تاريخ النشر: 2022/06/06

تاريخ القبول: 2022/04/04

تاريخ الاستلام: 2022/03/04

ملخص:

يتناول هذا المقال مسألة "روس الشتات"، ويبحث في السياسات التي اتخذتها السلطات الروسية تجاه المواطنين الروس القاطنين في دول الجوار الجغرافي أو ما يسميه الساسة الروس بالغريب المجاور، وفي النقاشات الفكرية والسياسية المحتمة حول المفهوم الجديد للهوية الروسية ومكانة روس الشتات في إثرائها. ويركز على التمايز الواضح بين الرؤية التي تبنتها السلطات الروسية في فترة الرئيس الروسي بوريس يلتسين والمعارضة المحافظة ممثلة في الحزب الشيوعي والتيارات القومية اليمينية، حيث بدت الحكومة الروسية متجاهلة لحقوق ومطالب روس الشتات، وتبنت سياسة متحفظة وحذرة تجاه أقلياتها القومية، في حين تبنت المعارضة خطابا أكثر راديكالية يطالب بضرورة التدخل لحماية أبناء البلد المقيمين في دول الجوار السوفييتي سابقا، ثم يتناول التغييرات الجوهرية التي طرأت على هذا الملف مع وصول فلاديمير بوتين للحكم، وانتهاجه لسياسة تدخلية واضحة، تجلّت في النزاع الأوكراني وضمّه لشبه جزيرة القرم ودعمه للانفصاليين الروس في إقليم الدونباس.

كلمات مفتاحية: توظيف الاقليات، روس الشتات، الازمة الأوكرانية، السياسة الخارجية الروسية.

Abstract:

This article deals with the issue of the "Russian Diaspora", and examines the policies taken by the Russian authorities towards Russian citizens living in neighboring countries or what Russian politicians call the neighboring

stranger, and the heated intellectual and political debates about the new concept of Russian identity and the place of the Russian diaspora in enriching it. It focuses on the clear distinction between the vision adopted by the Russian authorities during the period of Russian President Boris Yeltsin and the conservative opposition represented by the Communist Party and right-wing nationalist currents. A radical calls for the necessity of intervention to protect the people of the country residing in the former Soviet neighboring countries, then deals with the fundamental changes that occurred in this file with the arrival of Vladimir Putin to power, and his adoption of a clear interventionist policy, manifested in the Ukrainian Peninsula and his support for conflict and his annexation of the Crimean

Russian

Key words: employment of minorities, the diaspora, the Ukrainian crisis, Russian foreign policy.

المؤلف المرسل: علي لاراي

1. مقدمة :

يعتقد العديد من الباحثين والخبراء في الدراسات الروسية، أن التاريخ السياسي للدولة الروسية، تاريخ استثنائي ومميز، الذي امتد لأكثر من عشرة قرون، من التوسع الاستعماري المتواصل، حتى أصبح الاستعمار كما يقول المؤرخ الفرنسي مارك فيرو، يشكل جوهر تاريخ الأمة الروسية، على عكس التجارب الاستعمارية الأوروبية الأخرى. ولقد أدى هذا التوسع الذي شكّل لنا كيانا سياسيا مترامي الأطراف بلغ مداه في أوج قوة القيصرية الروسية والمرحلة السوفييتية.

تعتبر التجربة السوفييتية مشروعاً سياسياً فريداً من نوعه، لأنها قامت على هندسة سياسية تخضع لاعتبارات إيديولوجية (الماركسية اللينينية) و تصور للمسائل القومية و العرقية ، صاغه جوزيف ستالين نفسه ، في كتابه الذي نشره سنة 1913 و الذي عنوانه " الماركسية و المسألة القومية و الاستعمارية) و

الذي شكّل الإطار المعرفي و المؤسسي لهذه التجربة، ممثلاً في اتحاد الجمهوريات السوفييتية، الذي اعتمد مستويين من الانتماء ، انتماء للوطن أو الكيان السياسي الجامع أي الاتحاد السوفيتي، و انتماء للجمهوريات التي ترتبط تسميتها بالمجموعة العرقية السائدة فيها.

بيد أنّ ذلك لا يعني بتاتا أنّ الإدارة السوفييتية، عملت على إرساء تجانس عرقي داخل الجمهوريات السوفييتية، بل إن الكثير منها شهدت مسارا معاكسا، تجلّت معالمه في سياسات الترحيل الطوعي والقسري، وإلحاق أقاليم تسكنها شعوب وقوميات بجمهوريات غير التي تنتمي إليها عرقيا، وهو الأمر الذي خضع لاعتبارات سياسية واستراتيجية متنسقة مع منطق وطبيعة الكيان السوفيتي الذي كان يسعى للحفاظ على بقاءه موحدا، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بجعل المطالب الانفصالية مستحيلة.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، فإنّ تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال جمهورياته عن المركز (موسكو) شكّل بالنسبة لروسيا منعطفا تاريخيا حاسما، تخلّته إشكالات وأسئلة وجودية كبرى، تنبعث من ثقل الإرث التاريخي ومن متطلبات الحفاظ على استقرار الكيان السياسي الجديد أي روسيا الاتحادية (فيدرالية روسيا). ومن بين القضايا التي تظهر جيدا، حقيقة وحجم التحديات التي أفرزتها المرحلة الجديدة، والتي ترتبط أصلا بروسيا ككيان جديد يبحث عن هويته كأمة موحدة وبطبيعة علاقاته مع محيطه الجغرافي القريب (ما يسميه الروس بالغريب المجاور (l'étranger proche)، مسألة "روس الشتات la diaspora russe" كقضية جوهرية وإرث سوفيتي ثقيل يستحيل تجاوزه، حيث تسمح لنا متابعة السياسات المتبعة لتسيير هذه المسألة والنقاش السياسي الدائر حولها في العقود الثلاثة الأخيرة (1992-2022).

وانطلاقا من هذه السياسات والنقاش الفكري الذي أتبعها تبرز الإشكالية العامة لهذه الدراسة: " هل يمكننا اعتبار مسألة روس الشتات، قضية تخضع لسياسات تسيير الهوية الروسية وإعادة تعريف ماهية الأمة الروسية؟ أو أنها استجابة للتحديات السياسية والجيوستراتيجية التي أفرزها استقلال الجمهوريات السوفييتية عن المركز موسكو؟"

تنطلق هذه الدراسة من الافتراضات الآتية:

- ترتبط مسألة "روس الشتات" بالصراع الدائر بين الدوائر السياسية والفكرية حول دلالات القومية الروسية وارتباطها بالمواطنة.
- تخضع مسألة روس الشتات لاعتبارات السياسة الخارجية الروسية وسبل تعزيز الأمن القومي ودرأ التهديد القادم من دول " الغريب المجاور " المستقلة حديثا.

- لا يمكننا فصل سياسات الهوية في روسيا عن سياساتها الخارجية، وهو ما يستوجب التعامل مع مسألة روس الشتات كمورد يمكن استغلاله في تحقيق الأهداف الداخلية والاستراتيجية في آن واحد.

وبالنظر إلى خصوصية هذه المسألة، فإن الدراسة قامت بجد مختلف المقاربات النظرية التي تفسر الظواهر القومية والعرقية، ومقارنتها بالواقع السياسي الروسي، فإن الورقة البحثية هذه قد درست هذه المسألة وفق مقارنة بنائية اجتماعية، عموماً، واختارت مقارنة متفرعة عنها وهي المقارنة التعبوية الوظيفية **mobilisationiste et instrumentaliste approches** أي الأخذ بعين الاعتبار مسألة روس الشتات كمورد سياسي يمكن توظيفه واستثماره لتحقيق أهداف سياسية داخلية أو خارجية.

2. المحور الأول: النظريات المفسرة للظاهرة العرقية وتوظيفاتها.

يجمع دارسو المسألة القومية أنّها ظاهرة حديثة، ارتبط ظهورها ب بروز الدولة- الأمة " Etat- Nation، على اعتبار الكيانات السياسية السابقة هي ملكيات سلالية « Dynasties » متعددة العرقيات و القوميات. تتسع وتمتد أو تضيق وتتقلص طبقاً ل قوتها أو ضعفها. فالدولة القومية الحديثة هي كيان سياسي يحدّد برقعة أو إقليم معين، ولغة موحدة وهوية قومية مشتركة جامعة تربط أبناء الشعب الواحد، هي حقيقة فرضها تطور النظام الرأسمالي الذي أعاد تشكيل العلاقات بين الدول على أسس واعتبارات جديدة.

فلقد تزامن المد القومي في أوروبا في القرن التاسع عشر مع التطور الهائل للرأسمالية العالمية والتحديث الذي فرضه التصنيع، بيد أنّ بروز هذه النزعات القومية، في أوروبا الغربية أولاً، ثمّ في باقي القارة الأوروبية، صاحبت حروب أهلية وإبادات جماعية في كثير من الأحيان، بدعوى تحقيق الاندماج والتوحيد والتماسك، اعتماداً على النقاء والمجانسة العرقية، «Homogénéisation ethnique».

وهو ما يجعل دراسة الظواهر العرقية والقومية، تصطدم دائماً برهانات سياسية وسلطوية معينة، تجعلها، إما مبررة لتلك السياسات في كثير من الحالات أو ساعية لفهم عوامل نشوئها ومساراتها وتوظيفاتها وغاياتها. أدّت في الأخير إلى تباين النظريات المفسرة للظاهرة العرقية.

أولاً: الاتجاه الطبيعي في تفسير الظواهر العرقية: يعتبر الاتجاه الطبيعي في تفسير الظواهر العرقية أحد مفرزات الداروينية عموماً والداروينية الاجتماعية على وجه الخصوص، فأبحاث تشارلز داروين، كان لها التأثير الكبير والواضح، نلمسه في الاستخدام المفرط لمثلي هذا الاتجاه للمفاهيم الداروينية كالانتقاء

الطبيعي والتكيف والبقاء للأصلح أو الأقوى. و ينقسم هذا الاتجاه بدوره إلى تيارين معرفيين متقاربين، تيار طبيعي صرف وتيار برعموردالي .

أ- التيار الطبيعي الصرف: و يعتبر عالم الأحياء الفرنسي جورج فاشير دي لابوج G. Vacher De Lapouge ، من بين أكثر العلماء إيمانا بضرورة فهم العلاقات الاجتماعية و الإنسانية و تفسيرها بمنظور حيوي بيولوجي صرف (poutigna & streiff, 1995, p. 36) (انطلاقا من الأفكار التي صاغها الطبيب و الفيلسوف الألماني ارنست هاكيل Ernst Haekel (1834/1919) الذي كانت اسهاماته العلمية العامل الرئيس في نشر التعاليم الأساسية للداروينية في ألمانيا.

لقد أدى هذا المزج بين الطبيعي والاجتماعي، وبدعوى إخراج العلوم الاجتماعية من دائرتها المعرفية الضيقة وتقريبها للعلوم الدقيقة والعضوية، إلى تفعيل مسلمات جديدة، كالحتمية الطبيعية، التفاوت، الصراع، التنافس، الوراثة، الغريزة، العرق، ...، إلى تكريس تصور نخبوي و عنصري للعلاقات الاجتماعية، انكشفت عواقبه الوخيمة بعد عقود قليلة.

و في ألمانيا شجعت هذه الاتجاهات الطبيعية العضوية في تفسير الظواهر العرقية والإثنية على بروز المدرسة الجيوسياسية الألمانية على يد الجغرافي فريدريك راتزل Frederich Ratzel التي أراد من خلال تركيزه على المقولات المادية الطبيعية الداروينية تأكيد الاختلاف و التفاوت بين الشعوب و الأعراق، هي نظرية المجال الحيوي Lebensraum التي شكّلت الإطار النظري الأمثل لتبرير السياسات التوسعية، تبريرا علميا (Raffestin & Loprenno, 1995, p. 15) ، لكن هذا الاتجاه فقدى تأثيره، بعد الحرب العالمية الثانية، إذ وجهت إليه أصابع الاتهام، وحوكم الكثير من المنتسبين إليه، على غرار عالم الجيوسياسية الألماني كارل هاوشوفر Karl Haushofer ، الذي ادانته محكمة نورمبرغ في قضية الزعيم النازي ريدولف هاس Rudolph Hess وتمّ منعه من مزاولة التدريس لينتحر بعدها سنة 1946.

لهذه الأسباب كانت عودة الاتجاه الطبيعي إلى حقل الدراسات الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة عودةً محتشمة، وانتظرنا إلى غاية منتصف السبعينيات لتظهر أول الأعمال التي تبنت هذا الاتجاه عن طريق ادوارد ويلسن Edward Wilson وبخاصة أعمال بيير فان دان بيرغ Pierre Van Den Berghe (, poutigna & streiff, 1995, p. 102)

حيث اختزل هذا التيار مختلف العلاقات الاجتماعية في بعدها البيولوجي، بل ذهب بعض رواد هذا التيار إلى القول بوجود تطابق في الدوافع العامة للسلوك عند الإنسان و الحيوان، إذ يعتقد Van Den

Berghe أنّ المجتمعات البشرية توحدّها و تجمعها المصالح الخاصة لأفرادها، على غرار المجتمعات الحيوانية، فغريزة البقاء هي التي تجعل الأفراد يجتمعون، و السلوك الإيثاري (L'altruisme) عند الإنسان ما هو في حقيقة الأمر إلا تعبير عن الأناية الطبيعية في الإنسان، و يسلم Van Den Berghe أنّ البشر مثلهم مثل المجتمعات الحيوانية هي مبرجة جينيا لحفظ النوع و التناسل و هو ما يساهم ليس فقط في إعادة إنتاج جينات الفرد و لكن جينات أقرائه (poutigna & streiff, 1995, p. 105).

– الاتجاه الطبيعي الثقافي (le primordialisme)

يتشابه الاتجاه الطبيعي البيولوجي الذي ينطلق من النظريات السوسيو بيولوجية من اتجاه آخر لا يقل أهمية و هو الاتجاه الأصلي أو البريموردالي، الذي يمكننا تصنيفه في خانة الاتجاهات الطبيعية الثقافية أو الاتجاهات الطبيعية غير الخالصة، و لكي نفهم طبيعة هذا الاتجاه لا بد أن نقوم أولاً بشرح مصطلح البريموردالية (Primordial).

يعتقد Clifford Geertz بوجود صنف من الروابط الاجتماعية يخضع للانجذاب أو الاستئناس الطبيعي (affinité naturelle) أكثر من خضوعه للتفاعل الاجتماعي و هو صنف يعبر عن روابط أولية طبيعية (attachements primordiaux naturels) يمكن أن ندرج ضمنها روابط الدم، الطبايع الوراثية، الدين، اللغة، الانتماء الجهوي و العادات. و يعتقد Geertz أنّ هذه الروابط الأولية يمكنها أن تتخذ طابعا جهويا، قبليا أو عرقيا، وهي روابط أقوى من الروابط الطبقيّة، الحزبية، المهنية والنقائية، لأنها قادرة على منافسة الأمة كوحدة اجتماعية جامعة وشاملة لأنها تنطلق من اعتبارات مماثلة للقومية (Geertz, 1973, p. 157).

وترجع أهمية الأبحاث التي قام بها Geertz في كونها تسمح للباحثين في حقل الدراسات العرقية من فهم بعض خصائصها التي تجعل من الهوية العرقية باعتبارها هوية أساسية و أولية منافسة للروابط المدنية (liens civils) و هو ما تنطلق منه بعض الدراسات العرقية بالرغم من رفضها لهذا الاتجاه الطبيعي. عرف هذا التفسير للظاهرة العرقية، مثله مثل التفسير الطبيعي الصرف، انتقادات كثيرة، بل إنّ أغلب الباحثين ينطلقون من تقديم لهذا الاتجاه قبل طرحهم لتصوراتهم الشخصية حول هذه الظاهرة.

ومن بين الانتقادات الموجهة للتيار الأولي هي عدم قدرته على فهم البيئة السياسية والاقتصادية التي تنشط فيها المجموعات العرقية وتبرز فيها الهوية العرقية، فكيف نفسّر ظاهرة الاستغلال داخل المجموعات

العرقية وكيف نفهم ظاهرة الصراعات الفئوية أو الطبقية داخل المجموعة العرقية في حد ذاتها والأمثلة حسب منتقدي هذا الاتجاه كثيرة.

ب- المقاربة البنائية الاجتماعية في تفسير الظواهر العرقية

أدت التحولات التي عرفتتها المجتمعات البشرية في النصف الثاني من القرن العشرين وخاصة حركة النزوح المكثف من الأرياف إلى المدن وظاهرة الهجرة إلى إعادة تقدير العوامل البيولوجية والموضوعية ودورها في تشكيل الهوية العرقية كرابطة الدم واللغة والأصول المشتركة وأسست لظهور تفسيرات جديدة تنظر للظاهرة العرقية كنتاج لمسارات أكثر تعقيدا.

ومما زاد من أهمية هذا البعد ظهور دراسات جديدة للظاهرة العرقية بعيدا عن العقلية الاستعمارية التي تميّزت بها كتابات علماء الأجناس والأنثروبولوجيا السابقين للمجتمعات الإفريقية، بل نبّهوا إلى ضرورة التعامل مع الظاهرة العرقية كموضوع ديناميكي ومرن، بحيث لا تتعامل معها بصفتها ظاهرة آيلة للزوال أو متقدمة كما اعتقد الحداثيون، ولا كظاهرة بيولوجية كما يرى الطبيعيون.

مقابل المقاربات الطبيعية والثقافية للظاهرة العرقية، ظهرت مقاربات أخرى تنظر للظاهرة العرقية كتعبير عن التنافس والصراع، وتنظر للانتماء إلى المجموعات العرقية كمورد من الموارد يمكن توظيفه، وكوسيلة لتحقيق غايات اقتصادية، أو كسبيل من السبل المثلى للتعبئة السياسية بغية الوصول إلى السلطة، وهو الذي جعل الباحثين يطلقون على هذه المقاربات بالمقاربات التوظيفية والتعبوية (approches instrumentalistes et mobilisationnistes).

فانطلاقا من هذه المقاربات يصبح الانتماء إلى مجموعة عرقية إطارا أو عاملا من العوامل القابلة للتوظيف والاستغلال، فالانطلاق من التضامن العرقي يسهل هذه العملية. وحتى وإن كانت المصالح الذاتية غير مرئية للوهلة الأولى إلا أنّ التنافس على الموارد الذي يميّز السياق العام الذي تحدث فيه عملية التعبئة والتوظيف يجعل هذه المقاربات قادرة أكثر من غيرها على تفسير الصراعات العرقية.

هناك نظريات كثيرة تصنّف ضمن هذه المقاربة العامة يمكننا فرز أهمّها:

-المجموعة العرقية كمجموعة مصالح: بحيث يعتبر أصحاب هذا الطرح أن الغاية من الانتماءات العرقية هو التأثير على السياسات الاجتماعية والاقتصادية أو كوسيلة تمكّن الفاعلين العرقيين من الوصول إلى السلطة، وهنا يمكننا اعتبار الانتماء العرقي وسيلة من الوسائل التي تحتفي وراءها صراعات ورهانات أخرى

حيث أطلق عليه Joan Vincent تسمية "قناع المواجهة" وذلك في الدراسة التي قام بها حول الصراعات العرقية في أوغندا في أواسط الستينيات من القرن العشرين (Joan, 1974, p. 377) إنَّ النظر للانتماءات العرقية من خلال هذا البعد يعني تشبيهها بالانتماءات الطبقية بل إننا نجد لها في كثير من الأحيان تتداخل معها الى أبعد الحدود وهو ما جعل Milton Gordon يبتكر مصطلحا جديدا هو "ethclass" وهو مفهوم مركب من مصطلحي العرق والطبقة و يقصد بها ميلتون جوردون تطابق الانتماء العرقي مع الوضع الطبقي لجماعة ما (Washburn, 1995, p. 18). (وهو الدافع نفسه لبلورة مفهوم (nation-class) من قبل عالم الأنثروبولوجيا المتخصص في دراسة الظاهرة القومية ارنست جلنر (Marger , 1978, p. 25)

ففي كثير من الحالات هناك تطابق فعلي بين التفاوتات الطبقية والانتماءات العرقية حيث يرى Abner Cohen أن: "الهوية العرقية تكون بارزة تحديدا في الحالات التي تكون فيها التفاوتات الطبقية التي أفرزتها مسارات الحداثة متطابقة مع الانتماءات القبلية القديمة".

بينما ميّز آخرون بين المصالح الطبقية و المصالح الاقتصادية العرقية لأنّها تتعلّق بأفراد المجموعة العرقية كلّها بغض النظر عن انتماءاتهم الطبقية على غرار John Thomson الذي ميّز بين عملية التعبئة العرقية (la mobilisation ethnique) و التعبئة الطبقية (Thomson, 1983, p. 140) و يعتقد قسم آخر من الباحثين الذين ينطلقون من هذا المنظور (أي اعتبار المجموعة العرقية كجماعة مصالح) أنّ الظواهر العرقية هي شكل من أشكال التعبئة السياسية "المنافسة" للطبقة الاجتماعية و ليست مختلفة عنها فقط، بل إن المجموعات العرقية تحاول إزاحة الطبقة الاجتماعية في عالمنا المعاصر لأنّها تتميز عن الطبقة بامتلاكها روابط عاطفية واضحة و قويّة تفتقدها الطبقة الاجتماعية اليوم، فالتمايز الطبقي الذي كان كبيرا من خلال الاختلاف المطلق في سلوكيات و طبائع الأفراد المنتمين لطبقات اجتماعية مختلفة في السابق بدأ اليوم في الزوال بينما التباينات الناتجة عن الانتماءات العرقية لا تزال حاضرة و هو ما يؤهلّها لتكون قاعدة قوية للتعبئة السياسية.

وعليه فالفرق بين الانتماءات العرقية والطبقية هو كون الأولى علاقات غير مجرّدة وقابلة للتمثّل بينما الطبقة الاجتماعية لا تمتلك بالضرورة هذه المواصفات لأنّ الهوية العرقية علاقة قرابة وانتساب يطغى عليها الجانب العاطفي، أمّا الطبقة فهي علاقة مصلحة فقط إذ أنّ ما يربط أصحابها هو تماثل أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، و هو ما يسمّيه ماركس بالطبقة بذاتها (classe en soi).

وحسب Abner Cohen تحولت المجموعات العرقية إلى طرائق غير رسمية للتنظيم السياسي أو لنقل موازية للبنى الرسمية، يستغل فيها العامل الرمزي القوي الذي تحمله الهوية العرقية، ويوظف من أجل غايات محدّدة، وبالتالي تصبح الولاءات العرقية أقوى من الانتماءات الحزبية أو الإيديولوجية (Cohen, 1974, p. 65)

أكد بعض الباحثين على دور النخب في استخدام الانتماءات العرقية لتعبئة الأفراد المنتمين إلى المجموعة العرقية، فالنخب السياسية هي الفاعل الأساسي الذي يقوم بعملية التوظيف السياسي للعرقية على غرار Paul Brass حيث يقول: " النخب والنخب المضادة داخل الجماعات العرقية تختار جوانب من ثقافة الجماعة وتربط بها قيمة جديدة ومعنى جديدا، وتستخدمها رموزا لتعبئة الجماعة، وللدفاع عن مصالحها وللتنافس مع الجماعات الأخرى" (Brass, 1979, p. 36)

فمن خلال التصور الذي يجعل الظاهرة العرقية وسيلة و عاملا تعبويا، تصبح الهوية العرقية مطلبا سياسيا، قبل أن تكون نتاجا لتنشئة سياسية واضحة، فهي حسب هذا الطرح الذرائعي (pragmatique) رد فعل للتغيرات في البنى المؤسسية و في علاقات القوى التي أفرزتها الحداثة (في حين يعتبر الطرح الحداثي كما ذكرنا سالفا العرقية بالهوية المتأكلة و المتقادمة) بل إنّ وظيفة تنظيم المصالح السياسية هي التي تحدّد الظواهر العرقية، و ليس العكس، ليصبح النظر إليها كظاهرة سياسية صرفة، بحيث أصبح الباحثون يستعملون مفهوما جديدا للدلالة عليها هو: العرقية السياسية political Ethnicity " " .

- المجموعة العرقية كتعبير عن خيارات عقلانية: ينطلق هذا التصور للظاهرة العرقية من نظرية الخيارات العقلانية (théorie des choix rationnels)، وعلى هذا الأساس فهو يركّز على الطبيعة الفردية للعلاقات العرقية، و يتميّز هذا الطرح برفضه المطلق لجعل الظاهرة العرقية ذات منشأ بريموردالي أو أنّها أولية ، فالانتماء العرقي من خلال هذا المنظور ليس انتماء غير إرادي كما يراه الطرح الطبيعي للظاهرة العرقية و ليس ناتجا من استبطان (intériorisation) غير واع لقيم المجموعة العرقية ، بل بالعكس تماما، فالمجموعات العرقية، حسب هذا التصور، تتشكّل عندما يرغب الأفراد في تأسيسها (Kramer, 2015, p. 103)

وفق هذا التصور تصبح المجموعة العرقية محصّلة للخيارات الفردية، أي إنّ الفرد هو أساس المجموعة بينما في الطرح البريموردالي يرتبط الفرد بالمجموعة ارتباطا عضويا.

كما أنّ تماسك المجموعة مربوط بنوع العلاقة النفعية التي تجمع الأفراد، فإذا اقتضى التنافس أن يكون العمل كمجموعة، تصبح المجموعة أقوى، وتصبح الحدود التي تفصلها عن المجموعات الأخرى أكثر وضوحاً، وعندما يقتضي التنافس العمل بطريقة انفرادية، تضعف المجموعة وتصبح الحدود التي تفصلها عن المجموعات الأخرى واهية وهشة. (Kramer, 2015, p. 107)

ومن بين الانتقادات التي قدّمت لنظرية الخيار العقلاني وتطبيقاتها في دراسة العلاقات العرقية تجاهلها لمسألة الهوية والثقافة، كما أنّها لم تعر اهتماماً لدور القيم في تحديد الخيارات الفردية العقلانية، فمنطلق هذه النظرية منطلق نفعي متطرف لا يمكننا من تفسير سبب بقاء المجموعات العرقية بالرغم من غياب المصالح المادية في بعض الأحيان.

3. المحور الثاني: بروز ظاهرة " روس الشتات »، الجذور والأسباب.

في آخر إحصاء عام أعدته الإدارة السوفييتية سنة 1989 (الاتحاد السوفييتي كان ينظم إحصاء عاماً كل عشر سنوات)، أي سنتين قبل تفكك الاتحاد، كان عدد الروس، والذين نقصد بهم المواطنين المنتمون للعرق الروسي (les Russes ethniques)، يتجاوز 25 مليون نسمة، أي ما يمثل حوالي 17 % من مجمل سكان روسيا الفيدرالية. كان هؤلاء الروس القاطنون خارج الجمهورية الاشتراكية السوفييتية لروسيا (RSFRS) يعتبرون الاتحاد السوفييتي في مجمله وطناً لهم، بل كانوا يتميزون عن بقية القوميات والعرقيات بميزات تفضيلية، تكرست طوال عقود طويلة من السياسات العرقية واللغوية، إذ اعتبرتهم الدعاية السوفييتية " العمود الفقري" للدولة و صورتهم على أنهم " الأخ الأكبر (Big Brother)، و تنامي هذا الإحساس والشعور لديهم مع مرور الوقت، إذ أن الروس همّنوا على المناصب العليا والحيوية في المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية المركزية، الصانعة للقرارات التي ستخضع لها النخب المحلية الممثلة للجمهوريات. فهذه التراتبية المؤسسية (المركزي والجمهوري) شجعت في مراحل معينة على نزوح الملايين من الروس للجمهوريات الأخرى، طلباً لمستوى معيشي أفضل (الأجرة المرتفعة مقارنة بالمدن الروسية والسكن الوظيفي والإعفاءات الضريبية) بالإضافة إلى كل ذلك، لم يكن هؤلاء الروس يشعرون بالاغتراب الثقافي طالما ظلت اللغة الروسية هي لغة التواصل الوحيدة بين جميع القوميات والأعراق المشكلة للاتحاد السوفييتي. (Laruelle , 2006, p. 4)

فمسار الترويس (russification)، بالنسبة لرعايا الدولة السوفييتية، لا يمكن تمييزه عن مسار السفينة (soviétisation) بل إنّ الروس، كما كان يُنظر إليهم من قبل غير الروس، هم رأس حربة هذا

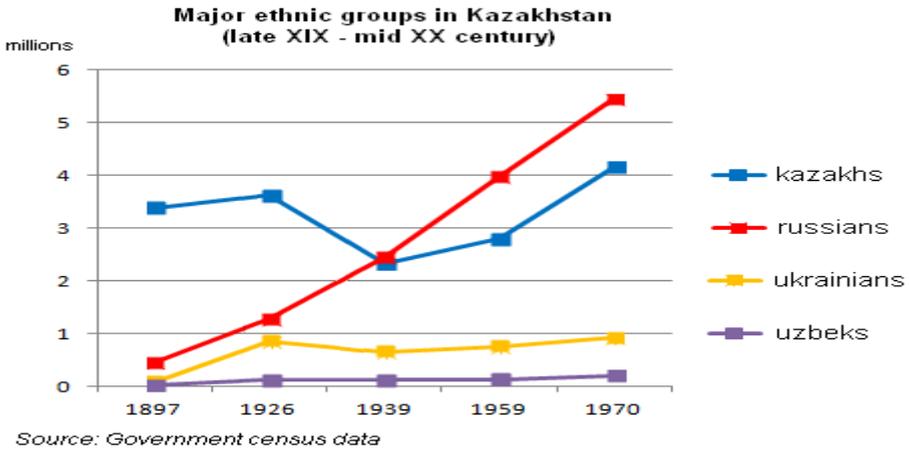
المشروع، وهذا ما دلّت عليه بعض الأحداث التي وقعت في المرحلة الأخيرة من الاتحاد السوفيتي، و لعلّ أبرزها على الإطلاق ما حدث في ألما أتا عاصمة جمهورية كازاخستان السوفييتية، سنة 1986، من مظاهرات و أعمال عنف لم يعرفها الاتحاد السوفيتي منذ عقود طويلة، كان السبب المباشر في اندلاعها، قيام السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفيتي ، ميخائيل غورباتشيف ، بتنحية الأمين المحلي للحزب الشيوعي لجمهورية كازاخستان ، دين محمد كوناييف Dinmuhammed Kunaev، الذي ينتمي للعرق الكازاخي و استبداله بغينادي كولبين Guennadi Kolbin الذي ينتمي للعرق الروسي (كما يدل على ذلك اسمهما)، خروجاً عن القاعدة المعمول بها في كافة الجمهوريات السوفييتية ، و هو تعيين الأمناء المحليين للأحزاب الشيوعية الجمهورية من إطارات من العرق المحلي. (Nève , 1994, p. 144)

كان هذا القرار الذي اتخذته غورباتشيف ، الشرارة الأولى لانطلاق أعمال عنف و مظاهرات قادها طلبة الجامعات توجهت إلى مقر الحزب الشيوعي لتحتميمها ، رافعين مطالب و شعارات فاجأت الإدارة السوفييتية في موسكو و بخاصة الشعارات ذات الطابع القومي و العرقي في جمهورية ظنها الكثير أنّها المختبر الفعلي لتعايش الشعوب و اندماجها في قالب جديد هو " الإنسان السوفيتي" (homo-sovieticus) ، و لعل أخطرها على الإطلاق هو شعار : " كازاخستان للكازاخيين" ، و لم تقم الإدارة السوفييتية مكتوفة الأيدي بل إنّها أرسلت عشرات الألوف من أفراد الجيش السوفيتي لقمع هذه المظاهرات الراضية لهيمنة العنصر أو العرق الروسي.

و بالعودة لما كتب في تلك الفترة عن تلك الأحداث الدامية و العنيفة، من قبل الباحثة الفرنسية Chantal Lemerrier-Quelquejey التي تعتبر من بين ألمع الدارسين للحركات القومية و العرقية في الفضاء السوفيتي استوقفنا استنتاجاتها القيمة حول أحداث ألما أتا: " إنّ أحداث 17 ديسمبر 1986 بمدينة ألما أتا ، جاءت لتحريض الأهالي (les indigènes) الكازاخ ضد الدخلاء (les intrus) الروس، المسلمين ضد الملحدين ، الشيوعيين الكازاخ ضد الشيوعيين الروس" (Lemerrier-Quelquejey, 1991, p. 117).

فالتركيز على كازاخستان، لدى المهتمين بالمسألة القومية في الفضاء السوفيتي، ينطلق من اعتبارات موضوعية محضّة، فهي الجمهورية الوحيدة، خارج روسيا طبعاً، التي أصبح فيها العرق الروسي (الدخيل، الغريب، المستوطن....) يمثل في بعض المراحل من الفترة السوفييتية العرق السائد من حيث العدد، ففي

الإحصاء العام لسنة 1959، أصبح عدد السكان المنتمين للعرق الروسي أربعة ملايين نسمة، بينما انحدر عدد السكان الكازاخ (أي السكان الأصليين لكازاخستان) ليصل إلى ثلاثة ملايين نسمة فقط. و لا يمكننا تفسير هذا الانحدر دون الإشارة إلى دور السياسات الستالينية التي أدت إلى هلاك الملايين من الكازاخ، في المجاعة التي أصابت كازاخستان (1933 / 1932) بسبب سياسات التأميم و تثبيت أفراد القبائل البدوية في تعاونيات فلاحية قسرا ، و ما تلاه من ترحيل للمصانع من المدن السوفيتية الأوروبية (المدن الروسية ، الأوكرانية، البيلاروسية...) إلى الأراضي الكازاخية في المراحل التي كان الجيش الألماني النازي يتقدم و بسرعة في الجانب الغربي من الاتحاد السوفيتي الذي انجر عنه من ترحيل مئات الآلاف من الخبراء و التقنيين و المهندسين السلاف عموما و الروس خصوصا لهذا البلد، و لم يتوقف هذا المنحى الانحداري بعد وفاة ستالين، (Ohayon, 2006, p. 48) بل إن مخطط تكتيف الزراعة في السهوب الكازاخية (استصلاح ما يقارب 38 مليون هكتار من الأراضي الزراعية) تطلب، هو كذلك، استقدام المزيد من المزارعين الروس. (أنظر الشكل البياني التالي)



والشكل البياني أعلاه، يوضح بطريقة جيدة، الكارثة الديمغرافية التي حلت بهذا البلد، من جراء تتابع سياسات سوفيتية أدت إلى تراجع خطير في عدد السكان المحليين أي الكازاخ، وبخاصة في الفترة الممتدة من سنة 1926 إلى سنة 1939 وهي الفترة التي تقلص فيها عدد الكازاخ بشكل رهيب، أي بما يزيد عن مليون ونصف المليون نسمة بينما استمر المنحى التصاعدي بالنسبة للروس، إلى غاية بداية سبعينيات القرن العشرين وبوتيرة أسرع من مثلتها فيما يخص الزيادة السكانية للعرق الكازاخي.

غير أنه لا بد أن نؤكد على أن نسبة الروس بدأت في التراجع في الكثير من الجمهوريات السوفييتية ، ابتداء من سبعينيات القرن العشرين، و هو ما أشارت إليه الكثير من الدراسات الديمغرافية ، في هذا الشأن ، و التي فسّرت هذا التراجع ، بالنزوح العكسي للروس نحو روسيا، إمّا لأسباب وظيفية محضّة، كون الجمهوريات السوفييتية الأخرى لم تعد تقدّم لهم امتيازات نسبية ، كتلك المقدمة في الفترات السابقة أو لأسباب اجتماعية و ثقافية، ففي كازاخستان أظهر الإحصاء العام الأخير الذي أجري في الفترة السوفييتية (1989) أن نسبة المواطنين من أصول كازاخية أصبحوا يمثلون 39.6 % من المجموع العام بينما أصبح الروس يمثلون 38 % فسياسات التمييز الإيجابي (discrimination positive) التي أصبح الحزب الشيوعي السوفييتي ينتهجها و التي مفادها منح مناصب أكثر فأكثر ، للنخب و الإطارات المحلية أي المنتمية للقوميات أو الأعراق الأصلية (nationalité titulaire) ، جعلت "المستوطنين الروس" يعتقدون أو يشعرون أنهم غرباء. (Slouka, 1992, p. 237)

ولكنه لا يمكننا حصر روس المهجر أو روس الشتات في المواطنين الذين تمّ توطينهم في الجمهوريات السوفييتية فقط، سواء أكان هذا التوطين طوعيا، أي ناتجا عن الامتيازات التي كانت تمنح للعمال والإطارات الروسية تعويضا لهم عن البعد والاعتراب عن الوطن الأم، أي روسيا، أو من كان توطينهم قسريا أو عقابيا، كالمعارضين السياسيين أو المواطنين العاديين الراضين لبعض القرارات الراديكالية، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي والثقافي.

فالكثير من الروس المتواجدين اليوم في المهجر، هم نتاج أو من مخلفات الصراع المحتدم بين البلاشفة من جهة وبين أنصار الملكية من النبلاء أو أبناء الشعب العاديين الذين رفضوا النهج الذي حاول الشيوعيون فرضه على كافة مناحي الحياة وبخاصة معادتهم للدين و الكنيسة الأرثوذكسية التي يعتبرها الروسي البسيط أهم عنصر من عناصر الهوية و التميّز القومي للشعب الروسي، دون أن ننسى قطاعات واسعة من النخب الروسية المنتمية للتيار الليبرالي المتمسك بالقيم الغربية المؤمن بضرورة التحول من النمط التقليدي المحافظ و الانفتاح الكلي على الثقافة و الحضارة الغربية.

ولعلّ انتصار الثورة البلشفية وانتصار الشيوعيين، أو لنقل، الجيش الأحمر على الجيش الأبيض في الحرب الأهلية الروسية (1917/1922)، وتحول الحرب من اقتتال داخلي إلى نزاع دولي، شمل كل أرجاء روسيا القيصرية، كان المنعطف الحاسم في تاريخ روسيا الحديث، لأن حجم التعارض والعداء بين الطرفين، لم يترك لقطاعات واسعة من الشعب الروسي من خيار سوى الهجرة نحو الدول الأوروبية. فرارا من

الإجراءات الانتقامية الواسعة ضد كل من تبثت مسانده للجيوش الأبيض، وضد كل من ينظر إليه كعميق محتمل للسياسات الشيوعية (اقتصاد الحرب، التأميم، السياسة الاقتصادية الجديدة NEP، ... الخ)، حتى أن فلاديمير لينين كان يرى في الحرب الأهلية، فرصة لا تعوّض لتحقيق أهداف الثورة البلشفية، فبالنسبة له، ولغيره من قادة الثورة، فالنتيجة المرجوة تحققت، وهي توحيد الملايين من الشعب الروسي الراض للنظام الجديد، سواء بالقتل أو التهجير. (Courtois & Wurth, 1998, p. 65)

ولهذا لا يمكننا عند الحديث عن روس الشتات (la diaspora russe) أن ننظر إليها بمنظار واحد، وبخاصة، نظرة السلطة لهم، والتي ستحدّد، لا محالة، إدراك صنّاع القرار لهذه المسألة، أي القضايا المتعلقة بالروس الذين يعيشون خارج الأراضي الروسية، إذ أن هؤلاء، ليسوا متجانسين من حيث أسباب الهجرة (هجرة طوعية أو قسرية) و من حيث الانتماء الطبقي و الواجهة الاجتماعية (طبقة اراستقراطية و نبلاء أو مواطنين من عامة الشعب) أو من حيث المستوى العلمي و الثقافي و الكفاءة المهنية (علماء و فنانون و أدباء و رجال دين من الانتلجنسيا الروسية أو عمال عاديون يبحثون عن ظروف مهنية و اجتماعية أفضل).

إنّ التركيز على الجذور التاريخية المؤسسة لظاهرة " روس الشتات " ، وإن كان مقصورا على ، الحرب الأهلية التي ساهمت في ترحيل الملايين من الروس نحو دول أوروبا، أو " النموذج الكازاخستاني " باعتباره النموذج الأمثل لفهم سياسات توطين الروس في الجمهوريات السوفييتية (التي أصبحت كيانات مستقلة بعد تفكك الاتحاد) سواء كانت قسرية قهرية أو طوعية اختيارية، كان الهدف منه توضيح مسألة حساسة في هذا البحث ، أنه هناك في روسيا أنماط وأصناف من الهجرة والاعتراب، لا بد أن نفهم تنوعها وتعقيدها، لتقييم السياسات المتخذة تجاهها من قبل السلطات الروسية منذ 1992، أي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي و بروز كيان سياسي جديد، هو روسيا الاتحادية.

وبعد ثلاثة عقود من الاستقلال، يمكننا كذلك، التحدّث عن تطور ظاهرة " روس الشتات " والتحوّلات التي عرفتها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتأسيس دولة روسيا الاتحادية، ومن بين أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها هو الثبات النسبي في عدد الروس المقيمين خارج الأراضي الروسية، والذي يتراوح ما بين 25 و30 مليون شخص، وهو ما يجعلهم في المرتبة الثانية بعد صينيي المهجر « diaspora chinoise ». فما الذي جعل هذا الرقم يبقى ثابتا بالرغم من كل التحوّلات التي عرفتها روسيا بصفة خاصة، والعالم ككل بصفة عامة؟

حتى نفهم أسباب هذه الظاهرة، لا بد أن نعلم أنّ الهجرة الروسية، لم تكن ذات مسار واحد ووحيد، فهناك هجرة من روسيا إلى الولايات المتحدة وأوروبا، وهجرة عكسية، برجع الملايين من المواطنين الروس إلى " وطنهم الأصلي " قادمين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وبخاصة جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية.

وعليه فلقد اعتبر خبراء الديمغرافيا والهجرة الروس أن رجوع الملايين من الروس " السوفيت " إلى وطنهم الأصلي هو العامل الذي تمكّنت روسيا بفضلها معالجة ظاهرة، كان بإمكانها أن تتحول إلى معضلة ديمغرافية مستعصية الحل، وهي تزامن ظاهري الهجرة الكثيفة نحو الدول المتقدمة أي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وظاهرة الانحدار السكاني أو الديمغرافي الرهيب التي أفرزها زيادة نسبة الوفيات وتناقص نسبة المواليد.

4. الخور الثالث: السياسات الروسية نحو روس الشتات، الإدراك والتوظيف.

كما قلنا سالفًا يحتل " روس الشتات " المرتبة الثانية بعد " صينيو الشتات " من حيث العدد، وكما هو معلوم، فإن لجمهورية الصين الشعبية سياسة نشطة وفعالة للغاية تجاه أبنائها المقيمين في الخارج، فهي تنظر إليهم باعتبارهم ورقة جيوسياسية قوية، يمكنهم توظيفها في قضايا وصراعات متعددة، كما تنظر إليهم كرافد للاقتصاد الوطني وتحويل الاستثمارات المنتجة إليها، وهذا ما جعلها تحافظ، ومنذ بداية سياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي التي انتهجها دنغ سياو بينغ على علاقات ديناميكية جيدة مع صينيي الخارج.

وحتى وإن كانت النخب الروسية، طوال العقود الثلاثة التي تبعت انهيار الاتحاد السوفيتي وتأسيس فيدرالية روسيا، مدركة للإمكانات التي يتيحها لها " روس الشتات "، إلا أن طبيعة العلاقة بينهما، ظلّت غير واضحة ومبهمة في فترات معينة. وهو ما جعل الباحثة الروسية Olga Broninkova الخبيرة بظاهرة الهجرة الروسية تعتقد: " أنه من الناحية المفاهيمية، لم تحدّد روسيا بعد، ما يعنيه لها " روس الشتات " ولا ما تنظره منهم أو تريده منهم ". (Broninkova , 2014, p. 156)

وعليه فالتعقيد الأول سيطرح في مسألة التعريف بمهية " روس الشتات diaspora russe «، وقبل ذلك لا بد أن ننطلق من الدلالة التي يأخذها مفهوم " الشتات diaspora «، علما أن هذا اللفظ استعمل أول مرة في الأدبيات الدينية العبرية على اليهود الذين تعرّضوا للتهجير والتشتيت وعاشوا ما يسمّى مرحلة التيه الأعظم بعد تحطيم الهيكل في القرن السادس قبل الميلاد.

تضع العلوم الاجتماعية ثلاثة معايير أساسية لتمييز ظاهرة " الشتات ":

- الشعوب التي تمّ تهجيرها خارج حدود بلدها الأصلي.
- عدم التمكين أو صعوبة الانخراط في السياسة الداخلية للدول المستضيفة.
- يكونون موضوعا لمشروع سياسي يمنحهم معنى مميّزا لوجودهم ويكسبهم الشعور بالانتماء والمصير المشترك.

وإن كان المعيار الأول نسبيا في نظرنا، يمكن تجاوزه لعدة اعتبارات، أولها أنّ الروس المقيمين في الخارج، كما أشرنا سابقا ينقسمون إلى صنفين، فالصنف الأول في الأغلب، أي الذين يقطنون في بلدان رابطة الدول المستقلة "CEI" كانوا في السابق مواطنين في كيان يضم وطنهم الأصلي أي روسيا، وبالتالي فإن ما حدث بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، ما هو في حقيقة الأمر إلا تقلص أصاب مساحة دولتهم أي الاتحاد السوفييتي، فوجدوا أنفسهم بعد تفككه مواطنين في دول جديدة، بين عشية وضحائها، أما بالنسبة للروس القاطنين في المجتمعات الليبرالية، فهم مواطنون كاملي الحقوق، لأن الدول المستقبلية لهم تعتمد مبدأ المواطنة المدنية و لا تحرمهم من ممارسة حقوقهم السياسية، عكس ما هو حاصل في الدول التي تعتمد الإيديولوجية القومية العرقية. فحتى دول البلطيق التي كانت منضوية في الاتحاد السوفييتي سابقا، لا توجد هناك عراقيل أو معوقات تحرم المواطنين ذوي الأصول الروسية من ممارسة حقوقهم، ففي إستونيا وليتوانيا، ينعم الروس القاطنين فيها بكل الحقوق السياسية والمدنية، جعلتهم قادرين على بلوغ مناصب سياسية مرموقة، بالرغم من الاتهامات الموجهة ضد هذه الدول من قبل السلطات بالتضييق والتمييز العرقي.

أما فيما يخص الاندماج والتناغم بين الأفراد الروس في المهجر، فهو مرتبط بقدرتهم الذاتية على الانخراط في النشاطات والفعاليات والتجمعات التي تبرز وتحقق الهوية المشتركة، أي أنهم في كثير من الأحيان يفتقدون إلى وعي جمعي قوي وفعال، يجعلهم يتحركون وينشطون كجماعة يحكمها الانتماء الواحد والمصير المشترك. ولعلّ هذا ما يجعل الكثير من النخب والباحثين الروس يلحون على ضرورة صناعة هذا الوعي بالذات، قبل التحدّث عن توظيف روس الشتات في خدمة المصالح العليا للدولة الروسية، فالتأليف يسبق التوظيف. وهو ما يقودنا إلى تتبّع المسارات التي عرفتها السياسات الروسية تجاه روس الشتات، على مستوى الإدراك والتأليف قبل أن تتطور وتصبح مسألة قابلة أو جاهزة للتوظيف السياسي.

(Broninkova , 2014, p. 170)

مرّت هذه المسألة تجاذبات ونقاشات وتباينات في الإدراك والمواقف والسياسات، بحيث يمكن تقسيمها إلى 4 مراحل.

- المرحلة الأولى: صدمة الانفصال: التحدي و الاستجابة (1991-1997)

عرفت هذه المرحلة بالصراع المحتدم بين الرئيس بوريس يلتسين ومؤسسة البرلمان ، و في هذه المرحلة كان مؤتمر المجتمعات الروسية ، *congrès des communautés russes* أو KRO هو المكان الذي تطرح فيه النقاشات حول قضايا مصير الروس القاطنين بالمهجر، وهو الفضاء الذي استطاع تأليف الكثير من الخصوم الإيديولوجيين ، أي القوميين اليمينيين و أنصار اليسار المحافظ، على غرار شخصيات سياسية بارزة كديميري روغوزين وسيرجي بابورين و الجنرال ألكسندر ليبد ، و كان برنامج هذه الجماعة يقوم على اعتبار الروس يمثلون أمة مقسمة ، *nation divisée*، و انتقل هذا الصراع إلى قبة البرلمان بعدما استطاع أنصار هذا المؤتمر رئاسة لجنة العلاقات مع الروس المقيمين في المهجر.

و يعتبر الجنرال ألكسندر ليبد ، أحد أكبر المؤثرين في الرأي العام الروسي و الشخصية التي أخذت على عاتقها قضايا الأقليات الروسية فيما أصبح يسمى الغريب المجاور، مستندا في ذلك لقيادته للجيش الرابع عشر الذي كان مرابطا في إقليم ترانزنيسترا *La Transnistrie* أثناء النزاع الذي وقع فيها بعيد انهيار الاتحاد السوفيتي، فحسب هذا الجنرال فإن الروس يتعرضون لإقصاء و تعسف من قبل دول فاشية حديثة العهد بالاستقلال، و هو موقف يتقاطع مع ذلك طرحه أشهر منشق سياسي سابق ، أي ألكسندر سولجنستين ، الذي تناول هذه المسألة في مقال مشهور عنوانه: " المسألة الروسية مع نهاية القرن العشرين". ففي هذا المقال قدر سولجنستين عدد الروس القاطنين خارج الأراضي الروسية ب 25 مليون شخص، واعتبر فيه أن الكارثة الكبرى التي لحقت بروسيا ليست هي انهيار الاتحاد السوفيتي، فذلك أمر كان طبيعيا ومنتظرا، ولكنّها المأساة التي لحقت بالشعب الروسي هي التمزق والشرح الذي أصاب الأمة الروسية. (Soljénitsyn, 1994, p. 25)

فلقد استعاد خصوم الرئيس بوريس يلتسين هذه المقولات، حيث اتهموه بتجاهل مصالح الأقليات الروسية وتركها معزولة في دول الجوار، حيث قام الدوما أو البرلمان الروسي باستصدار إعلان مساندة للروس القاطنين في المهجر، بعبارات تدعو للتدخل وتوفير الحماية، كما قام البرلمان بتأسيس مجلس يعنى بشؤون المواطنين الروس المقيمين بالخارج، وفي الوقت نفسه قامت إدارة مدينة موسكو بتأسيس معهد الشتات والاندماج، برئاسة زاتولين.

وكرر فعل يسعى لتحديد مبادرات الدوما واستعادة الدور، قام الرئيس بوريس إلتسين سنة 1994 بإطلاق برنامج طموح تحت مسمى: "حول التوجهات الكبرى لسياسة الدولة تجاه أبناء البلد المقيمين بالخارج" وبرنامج مستكمل لسياسة «الجنسية المزدوجة» طبقا للمستفتي عليه حديثا، والتي نصّت فيه المادة الواحدة والستين صراحة أن: "الدولة تضمن الدفاع وحماية مواطنيها المقيمين بالخارج". (Laruelle , 2006, p. 8)

ميّز البرنامج الذي صاغته الرئاسة الروسية بين الروس القاطنين في الجمهوريات السوفييتية السابقة أو ما تسميه الأدبيات السياسية الروسية بالغريب المجاور وبين المهاجرين الروس الذين يقطنون في بقية دول العالم، إذ أنه أصبح ينظر إلى هذه الفئة في موسكو على أنها ضحية "تقلبات التاريخ" والقمع السياسي، وهو ما جعل هذا البرنامج يتبنى أسلوبا الوصاية و الأبوية تجاه روس الشتات المقيمين في الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، ولكّنه في الوقت نفسه تجاهل المهاجرين الروس المقيمين في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية.

يمكننا القول أنّ قضية روس الشتات، كانت محل اهتمام بالغ من قبل جميع التيارات، على تباينها وانقساماتها في مسائل أخرى، وأنّ الساسة في روسيا، تبنا خطابا ذو نزعة امبريالية، بيد أن هذا الخطاب لم يترجم إلى سلوكيات تدخلية فعلية، ولعلّ مردّ ذلك يرجع إلى حاجة الساسة لكسب تأييد المواطنين الروس في الاستحقاقات الانتخابية أو لامتنصص الاحتقان الناتج عن مرارة الشرخ والانقسام الذي أحدثه انهيار الاتحاد السوفييتي لدى العديد من الفئات الاجتماعية الروسية. (King & Melvin, 2000, p. 52)

-المرحلة الثانية: توظيف قضايا الشتات في الصراعات السياسية الداخلية (1998-2004)

إن أهم ما يميّز هذه المرحلة، هو وصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم، وهي فترة حاسمة في تشكيل سياسة روسية واضحة المعالم تجاه روس الشتات، يرجع الفضل في صياغة مقاربة جديدة لمسألة الروس المقيمين في الخارج، إلى مستشاري الكرملين في مجال الاتصال السياسي، بيوتر شتشدروفيتسكي Piotr Chtchedrovitski و غليب بافلوفسكي Gleb Pavlovski اللذين تمّ تكليفهما بصياغة برنامج يتسم بالواقعية و يكون جاذبا لروس الشتات. تبلور من خلال هذا البرنامج مفهوم جديد وهو «العالم الروسي "Russkij Mir" الذي عوض مفهوم "أبناء البلد"، بعدما تمّ اعتماده واستخدامه من قبل الإدارات التابعة لرئاسة الجمهورية، ويهدف

هذا البرنامج إلى استعادة الكرملين لزاما المبادرة من الكتلة السياسية المعارضة التي تشكلت من شخصيات سياسية بارزة على غرار يوري لوجكوف Iouri Loujkov ويفغيني بريماكوف Evgueni Primakov وألكسندر ليبد Alexandre Lebed، وذلك بتقديم تصور سياسي واضح حول روس الشتات، انطلق منه إلتسين وخليفته بوتين. (De Tinguy, 2004, p. 145)

وبما أن المقاربة التي تبنتها الكتلة المعارضة ركزت على الروس القاطنين في " الغريب المجاور"، فإن رئاسة الجمهورية اعتمدت خيارا بديلا، والتركيز على الروس المقيمين في الدول المتقدمة أي الروس المنخرطين في مسار العولمة " Les Russes mondialisés" و هو المفهوم الذي أصبح يطلق على الروس المقيمين في الدول المتقدمة " أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية"، حيث وسائل الاتصال و التواصل أكثر تطورا، و بما أنّ هذه الفئة استطاعت الاندماج في هذه المجتمعات المتطورة والحديثة، فإنه من الممكن الاستفادة من خبراتهم و إمكاناتهم و قدراتهم في مجالات الأعمال و التسيير العصري للمؤسسات الاقتصادية. (Souslov, 2017, p. 13)

لقد برزت هذه المقاربة الجديدة في سياق اتسم بالنقاشات الحادة التي أثارها مشروع القانون الفدرالي حول الروس المقيمين في المهجر، فلقد كان نص هذا المشروع الذي صيغ سنة 1997 من قبل لجنة الدوما المكلفة بشؤون روس الشتات، متمسما بإيديولوجية الكتلة المعارضة التي تسمى في الأدبيات السياسية الروسية «الأحمر الأسمر» أي اللونين المميزين للشيوخيين المحافظين والقوميين الليبراليين. يضاف إليهم مؤتمر المجتمعات الروسية ونخب سياسية من مشارب شتى، وهذا ما جعل هذا المشروع يرفض في التصويت الأول من قبل الغرفة العليا، وفي المرة الثانية من قبل الرئيس إلتسين.

وهو ما أخر اعتماده سنتين، حيث تمّ الموافقة عليه سنة 1999 تحت مسمى " حول سياسة الدولة تجاه أبناء البلد المقيمين في الخارج، ويعكس هذا القانون مقاربة امبريالية لأنه قام بتقسيم الروس المقيمين في الخارج إلى 3 أصناف. -

- مواطنو فيدرالية روسيا المستقرون أو المقيمون في خارج فيدرالية روسيا.
- مواطنو الاتحاد السوفييتي سابقا، ما عدا روسيا، المقيمون في بلدان كانت جزءا من الاتحاد السوفييتي.
- المهاجرون في المرحلة القيصرية، السوفييتية، وبعد تشكل فيدرالية روسيا وأبنائهم الذين لا يمتلكون الجنسية الروسية. (Souslov, 2017, p. 15)

يمكننا اختصار المواقف و التصورات حول قضية روس الشتات في اتجاهين اثنين، اتجاه امبريالي يتبناه المعارضون المحافظون، قوميون و شيوعيون، يدفعهم إلى ذلك الحنين إلى الإرث القيصري و السوفييتي، ويعتبر عن مشاعر الخيبة و الشرخ الذي أحدثه تقلص حجم روسيا ونفوذها، إقليميا و دوليا، و لهذا كان اهتمامهم منصب على الأقليات الروسية في دول الجوار السوفييتي، و اتجاه لبرالي يرى أن التركيز على المهاجرين الروس المقيمين في الدول المتقدمة أنفع و أجدى لروسيا ، فهم القاطرة التي تسهل انخراط روسيا في العولمة، باعتبارهم أقدر على فهم تعقيدات عالم المال و الأعمال و الولوج في عصر المعلومات و التقنيات الحديثة، علما أنّ هذا المدخل أو المتغير ، أي المدخل التقني -الاقتصادي، هو الذي جعل الاقتصاد السوفييتي يدخل في مرحلة ركود هيكلية " stagnation structurelle " منذ رئاسة بريجنيف ووصولاً إلى فترة رئاسة غورباتشيف، الذي حاول استدراك ما يمكن استدراكه معتمدا على سياسة البريسترويكا أو إعادة البناء، و ليس غريبا أن نجد إدارة إلتسين الرئاسية تعج بأنصار الطرح اللبرالي الصرف ، الذين يؤمنون بضرورة التخلي عن السياسات التقليدية والمصارعة في مسار اللبرة و التحديث و الغربية.

-المرحلة الثالثة: بداية توظيف قضايا الأقليات الروسية في السياسة الخارجية (2004-2014)

يمكننا تحديد بدايات هذه المرحلة ، باندلاع ما يسمّى " الثورة البرتقالية" في أوكرانيا سنة 2004، التي دفعت الرئاسة الروسية لتبني توجهها أكثر تشدداً و عداء للغرب، انعكس، بالضرورة، على سياستها تجاه أقلياتها القومية المتواجدة في المهجر.

و في هذه المرحلة، أصبح نفوذ و تأثير Vladislav Sourkov ، مستشار بوتين و مؤسس حزب " روسيا الموحدة " الذي قاد الرئيس بوتين للوصول إلى سدة الحكم سنة 2001 ، و المنظر الإيديولوجي الأساسي للكرملين، واضحا، حيث تمّ إسناده ملف روس الشتات ، ووفرت له كل الإمكانيات و الأدوات لإنجاح أهداف هذه السياسة.

يعتقد فلاديسلاف سوركوف أن مفهوم " العالم الروسي " يتقاطع مع مفهوم " الديمقراطية السيادية" الذي صاغه الفيلسوف السياسي الألماني كارل شميت Carl Schmitt ، فالنسبة لسوركوف يعتبر هذا المفهوم أو الطرح ردا فكريا و عمليا على التصور الحدائثي الغربي الذي تبناه مستشارو ووزراء الرئيس السابق بوريس إلتسين، واستمر تأثيره نسبيا في العهدة الأولى للرئيس بوتين، (Raviot, 2008, p.

ومن معالم هذه السياسة الجديدة، المعارضة التامة للمقاربة التي ترى في الغرب، القوة المعيارية المهيمنة والوحيدة، وأنه آن الأوان لروسيا أن تشق طريقها دون أن تنتظر الردود الإيجابية أو الرفض لسياساتها الداخلية والخارجية، فهذا المفهوم الجديد للسيادة هو مفهوم إيجابي تحرري استقلالي، سبب آثاره لاحقا في تسيير روسيا لقضايا اقليتها القومية المنتشرة في الفضاء السوفييتي. (Raviot, 2008, p. 21)

أدركت روسيا في هذه المرحلة أنها تأخرت كثيرا في تبني سياسة فعالة يتم فيها توظيف روس الشتات لخدمة أجندتها الداخلية و الخارجية، على غرار ما تفعله الكثير من الدول، على اختلاف قوتها، فالكثير من الدول لديها لوبيات عرقية توظفها لدعم سياستها الخارجية ، فاللوبي الأرمني الممثل لأرمن الشتات في الولايات المتحدة و فرنسا، على سبيل المثال، لا الحصر، هو لوبي نشط و فعال ، خاصة في التأثير على صنّاع القرار و المرشحين في هذين البلدين، وبخاصة في مجال القضايا المرتبطة بإبادة الأرمن " le génocide arménien " أو ما يخص النزاع الأرمني الأذري حول إقليم ناغورنو كاراباخ، فاللوبي الأرمني استطاع استمالة صنّاع القرار الأمريكي ، بالرغم من أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تربطها بأذربيجان مصالح اقتصادية نفطية عبر شركاتها الكبرى، أو لاعتبارات جيوسياسية بحثة باستخدام خطوط الأنايب الأذربيجانية " باكو تبيليس سيحان" كبديل عن الخطوط الروسية القديمة ، للحد من هيمنة روسيا واستغلالها لخطوط نقل الطاقة في التأثير على سياسات دول الجوار.

في هذه الفترة، تمّ اعتماد نصوص تكميلية للقانون الفدرالي حول أبناء البلد المقيمين خارج روسيا " compatriotes " كان الهدف منها إضافة أبعاد جديدة للسياسة المتبعة في هذا الملف، حيث ركّزت النصوص الجديدة على ضرورة تقوية الروابط التاريخية، الثقافية، العرقية، والروحية التي تجمع روس الشتات بوطنهم الأم روسيا.

و إذا كان هذا القانون، لم يحدث تغييرات جوهرية في تعريف المجموعة الأولى و الثالثة أي على "مواطني فدرالية روسيا الذين يقطنون خارج روسيا، أو المهاجرين من المرحلة القيصريّة و السوفييتية و الفدرالية و أبناءهم " ، إلا أن النص التكميلي قدّم تعريفا جديدا لأعضاء المجموعة الثانية ، و هو الذي سيثير إشكالية جوهرية ، حيث تمّ وتعريف أعضاء المجموعة الثانية على أنهم: " الأفراد وأبنائهم الذين ينتمون لشعوب عاشت عاشت تاريخيا في أقاليم الفدرالية الروسية ، والذين اختاروا طوعا الانخراط في علاقة روحية و ثقافية و قانونية مع فدرالية روسيا".

وهنا لا بد أن نستشعر وجود نية مبيتة في تبني هذا التصور المبهم و الواسع لمفهوم المواطنة الروسية، كما نلمس فيه إرادة للمشرع الروسي في جعلها حكرا على شعوب دون أخرى، مفضلا ربط هذا الانتماء بالاعتبارات الثقافية و العرقية، و هو ما تعنيه عبارة " روابط تاريخية"، فالشعوب الإسلامية، أو غير الأرثوذكسية، ستجد نفسها خارج هذا التصنيف.

ما يميّز هذه الفترة عن عقد التسعينيات، هو خروج روسيا من المرحلة الحرجة التي عاشتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ودخولها في إصلاحات هيكلية لبرالية راديكالية " العلاج بالصدمة"، تزامنت مع انهيار كارثي لأسعار الطاقة، التي تعتبر المورد والرافد الأساسي للاقتصاد الروسي. ففي المرحلة الثالثة، شهدت أسعار النفط ارتفاعا محسوسا سمح لروسيا من أن تعالج الكثير من القضايا الداخلية، كمعضلة المديونية، والتوجّه نحو سياسة خارجية أكثر نشاطا، والتي أفرزت لنا هذا التوجه الجديد والتصوير الجديد لمسألة توظيف روس الشتات في السياسة الخارجية الروسية.

-المرحلة الرابعة: سياسة حافة الهاوية والتدخل المباشر(2014-2022).

يمكننا القول أن هذه المرحلة، عرفت، و لا تزال تعرف، تطورات خطيرة ، تختلف اختلافا جذريا عن المراحل السابقة، إذ أن المراحل السابقة ، لم تخرج فيها المواقف التي تبنتها السلطة أو المعارضة ، عن حدود التوظيف السياسي الداخلي، لما تحمله مسألة " روس الشتات " من محمولات عاطفية وشعورية قوية لدى جميع المواطنين الروس، تماما كما وصفها المؤرخ السياسي الفرنسي Michel Cahen : " إن المسائل القومية و العرقية لا يمكن إدراكها و تحديد معالمها بعيدا عن الظواهر الذاتية و السياسية و الثقافية" (Cahen, 1994, p. 71)، وهو ما كانت تدركه النخب السياسية الروسية تمام الإدراك ، باختلاف توجهاتها و منطلقاتها الفكرية و الإيديولوجية،. وما أكدته المقاربة البنائية في تفسير الظواهر العرقية والقومية، والتي ترى في هذه المسائل موردا من الموارد التي يستغلها السياسيون لاستمالة التعاطف و جلب التأييد السياسي، وبخاصة، في المعارك الانتخابية.

فابتداء من سنة 2014 ، لم تعد هناك حدود واضحة تفصل السياسة الخارجية والداخلية تجاه هذه المسائل، بل إنّ قضايا الروس القاطنين في دول الجوار " الغريب المجاور" أصبحت في صلب السياسة القومية الروسية، بحيث أصبح مفهوم " العالم الروسي" يشير فعليا إلى فضاء أوسع من حدود دولة روسيا الفيدرالية لأنه انتقل من مستوى الخطاب السياسي إلى مستويات التدخل العسكري الصريح لضم أقاليم تقطنها قوميات ينتمي أغلبها إلى العرق الروسي أو يتكلم أفرادها اللغة الروسية ، فمفهوم العالم الروسي ،

له مدلول يحمل دلالات واعتبارات واسعة كالعرق و الثقافة و التاريخ المشترك. وهو ما يتناسب مع توصيف روسيا بالدولة- الحضارة. Etat-civilisation .

إذ تمثل سنة 2014 منعرجا حقيقيا، بلغ ذروة انعطافه بضم شبه جزيرة القرم، بعد ستين سنة من تاريخ إلحاقها بجمهورية أوكرانيا السوفييتية، التي احتفظت به بعد استقلالها عن الاتحاد، كما حافظت على ميناء سيياستوبول، الذي يعتبر أهم ميناء يصل روسيا القيصرية والاتحاد السوفييتي سابقا، بالمياه الدافئة، وانفصال إقليم دونباس الذي تقطنه أغلبية ناطقة بالروسية عن أوكرانيا، وإعلان الانفصاليين عن تأسيس جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك، في السنة نفسها.

ولعلّ السؤال الأكثر إلحاحا، هو: لماذا تبنت روسيا خيار التدخل الراديكالي العنيف في تسيير أزمتهما السياسية مع أوكرانيا، وكيف وظّفت الأقليات الروسية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية؟ تتيح لنا العودة لسياق الأحداث التي تسارعت، ابتداء من نهاية 2013 وبداية 2014 في أوكرانيا، جرد الكثير من العناصر التي تسمح لنا فهم أسباب الخلاف الروسي الأوكراني وتطوراته العنيفة.

من المعلوم أن الطبقة السياسية الأوكرانية، انقسمت منذ استقلالها إلى مجموعتين متصارعتين، مجموعة موالية لروسيا إيديولوجيا وثقافيا وسياسيا، وأخرى موالية للغرب، رافضة للتبعية المطلقة لروسيا، زاد من حدّة هذا الانقسام والتشردم، حساسية المسألة العرقية والقومية في أوكرانيا والتباين الواضح في تحديد الهوية القومية الأوكرانية وما يتبعها من سياسات لغوية وثقافية. ولقد برز حجم هذه الاختلافات الجوهرية بين الطرفين بعد الثورة البرتقالية 2004، وما تلاها،

فأوكرانيا ليست دولة متجانسة من الناحية العرقية والثقافية، فبينما تتشكّل غرب أوكرانيا من أقاليم ومدن تقطن فيها أغلبية تنتمي للعرق الأوكراني . في حين تتركّز أعداد هائلة من الأوكرانيين المنحدرين من العرق الروسي في أقصى الشرق وشبه جزيرة القرم. حيث وصلت نسبة الأوكرانيين الناطقين بالروسية أو المنحدرين من العرق الروسي، Russophones Russe-ethniques ou حسب آخر إحصاء للسكان، والذي أجري سنة 2001 ، حوالي 17.2 % من مجموع السكان ، بينما بلغت نسبة السكان المنحدرين من العرق الأوكراني حوالي 75.5%. ولهذا، فإنّ العامل الروسي هو عامل محدّد في السياسة الداخلية الأوكرانية، لا يمكن إغفاله أو تجاوزه ببساطة.

فبالنسبة للرافضين للتبعية الروسية، لا يتحقق الإصلاح الاقتصادي ولا الانفتاح السياسي إلا بالابتعاد عن الفلك الروسي والتقارب مع الغرب، ممثلا في الولايات المتحدة، وبالطبع فإن روسيا، كانت

توظّف، دائما ورقة الغاز الطبيعي وخطوط الأنابيب الروسية العابرة للآراضي الأوكرانية، للضغط على الحكومات الأوكرانية التي تتبع سياسات، تعتبرها روسيا منوثة ومتعارضة مع مصالحها.

بيد أنّ الروس أدركوا في مراحل معيّنة، أنّ ورقة الغاز لا تكفي لوحدها لإجبار الأوكرانيين عن التخلّي عن سياسات التقارب مع الغرب، ولهذا فإنه من قبيل الصدفة أنّ تكون الأحداث التي عرفتها أوكرانيا ابتداء من نوفمبر 2013 الشرارة الأولى لاندلاع النزاع الروسي الأوكراني. فالمظاهرات العنيفة التي اندلعت في 30 نوفمبر 2013 جاءت بعد رفض الرئيس، الموالي لروسيا، Victor Ianoukovytch المصادقة على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتفضيله عقد اتفاق بديل مع روسيا، وزاد حجم هذه المظاهرات الراضية لقرارات الرئيس يانوكوفيتش، لتبلغ أوجها في الفترة ما بين 18 و 21 فيفري 2014، والتي أدت إلى فرار الرئيس خارج أوكرانيا، معلنة سقوط النظام الموالي لروسيا واستبداله برئيس البرلمان ألكسندر تورتشينوف Oleksandr Tourtchynov .

ومع تزايد حجم التعارض بين الفريقين، وتفاقم الدعاية المعادية لروسيا وللروس القاطنين في أوكرانيا، اندلعت مظاهرات عنيفة قادها المواطنون من الأصول الروسية في مدن شرق أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم، مؤيدة للرئيس المعزول ورافضة للإجراءات الجديدة التي اعتبروها موجّهة ضدهم.

هنا وجدت روسيا الاتحادية، الظرف سانحاً، لاعتماد سياسة حازمة، قامت فيها بدعم وتأييد الانفصاليين في إقليم الدونباس وشبه جزيرة القرم، وفي البداية، كان الخطاب السياسي الروسي يتكلم عن القومية الروسية المتواجدة في أوكرانيا ويعتبرها جزء لا يتجزأ من الكيان الروسي، و أنّ رجوعها إلى الوطن الأم هو تصحيح خطأ تاريخي، و بخاصة، في حالة شبه جزيرة القرم، التي يعتبرها الروس أرضاً روسية، ألحقت بجمهورية أوكرانيا السوفييتية بقرار من الرئيس السوفييتي نيكيتا خروتشيف سنة 1954.

ففي إطار مساعي الرئيس خروتشيف الرامية لاسترضاء الشعب الأوكراني التي تعرض لحملة من القمع و التنكيل في مراحل متقاربة ، كانت الأولى في بداية تشكيل الاتحاد السوفييتي و القضاء على الجمهورية الأوكرانية الفتية " 1917-1922" ، و الثانية، و التي كانت الأشد وطأة و تمثلت في سلسلة من المجاعات التي لحقت بالشعب الأوكراني، ما بين سنوات 1931 و 1933، بسبب سياسات تأمين الأراضي الزراعية المملوكة للفلاحين الصغار " dékoulakisisation" ، هذه المجاعة التي يسمّيها الأوكران " الهولودومور Holodomor " و التي يمكن ترجمتها " بالإبادة عن طريق التجويع " و التي راح ضحيتها الملايين من الشعب الأوكراني تقدّرها المراجع المختلفة ما بين 2.5 و 5 ملايين قتيل، أمّا

الحملة الثالثة من القمع و التنكيل، فكانت في أوج الحرب العالمية الثانية، حيث قام الجيش الأحمر بالقيام بحملة انتقامية ضد جميع الأوكرانيين الذين اتهمهم الروس بدعم القوات النازية. واستمر هذا المنحى الانتقامي إلى غاية وفاة جوزيف ستالين سنة 1953 وقيام خليفته بمباشرة ما يسمى السياسة التصحيحية للأخطاء الستالينية " déstalinisation".

إذ أنه لا يمكننا فهم أسباب النزاع الأوكراني الروسي المحتمل اليوم، دون الرجوع لهذه المحطات، وما تركته من آثار عميقة في الذاكرتين التاريخيتين الروسية والأوكرانية، تبرز خطورتها في الصورة الذهنية السلبية التي تحتفظ بها المخيلة الجماعية للشعبين، وتؤججها النخب الفكرية والسياسية في مناسبات كثيرة. فبينما يعتقد الكثير من الروس أن الأوكرانيين وقفوا إلى جانب القوات النازية وتآمروا عليهم إبان الحرب العالمية الثانية، يرى الأوكرانيون أن الروس " السوفييت " هم سبب المآسي والكوارث التي لحقت بهم في مراحل تاريخية مختلفة، وأنّ نهاية الاتحاد السوفييتي ماهي إلا إعلان لاستقلال الأمة الأوكرانية عن المحتل الروسي. (Ostriitchouk, 2010, p. 359)

ولهذا فالمسألة القومية وقضايا الهوية تكتسي أهمية بارزة في تحديد طبيعة العلاقات الروسية الأوكرانية، وأنه ليس من السهل قدير المسلك والمنحى الذي ستتحذره، إلا إذا أدركنا المنطلقات الفكرية والأيدولوجية لصناع القرار في المرحلة نفسها، فإذا تزامن صعود التياران القوميان المتطرفان في كلا البلدين، بما يحمله كل طرف من تصور سلبي عن الطرف الآخر، فإن العلاقات بين البلدين ستؤول بالضرورة إلى الصراع و المواجهة، خاصة أنّ الوضع المشحون يؤدي إلى التوظيف المفرط للعرقية السياسية لكسب التأييد والولاء السياسي، وهو ما يجعل المواقف السياسية في البلدين تعمق العداء المتأصل بين الشعبين.

5. خلاصة:

إن أي محاولة لفهم السياسة الخارجية والأمنية لروسيا، بدون التعمق في تفاصيل التاريخ والثقافة الروسيتين، ودون إدراك حجم التباينات الجذرية بين التيارات الفكرية والإيدولوجية الروسية، ستبوء حتما بالفشل. فروسيا ليست دولة عادية، بل إنّها امبراطورية مترامية الأطراف، عرفت مسارا توسعيا متصلا منذ قرابة الستة قرون.

إنّ مسألة الهوية القومية عند الروس لا تنفصل بتاتا عن النقاش الجيوسياسي القديم، و المتجدد دائما، إلى حد جعل وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، زيغينيو بريزنسكي يعتقد أنّ مسائل الهوية القومية يختلف المقاربات الجيوبوليتيكية الروسية مرتبطة أشد الارتباط، إلى درجة يجعل هذه الطروحات ليست مسائل مجردة

و مهما كانت طبيعتها ، فالإجابة عنها ستكشف أنّ للروس تساؤلات جيوسياسية متعدّدة ، من ضمنها ، هل روسيا دولة قومية تأسست وفق الهوية القومية العرقية الروسية أو أنّها تأسست على النموذج النموذج البريطاني، الذي لا يمكننا تقليصه إلى إنجلترا أو أنّها تكشف عن فهم أكثر اتساعا يأخذ بعين الاعتبار بعدد روسيا الامبريالي.

يمكننا القول أنّ الفترة التي ترأس فيها بوريس إلتسين الاتحاد الروسي، كانت الفترة التي ساد فيها التيار التغريبي على مختلف المؤسسات السيادة، تلخّصت تصوراته في ضرورة الابتعاد عن كل ما يربط روسيا بماضيها الامبريالي كما جاء في خطاب الرئيس إلتسين سنة 1991: " إن المرحلة الامبريالية في التاريخ الروسي قد انتهت، لن يكون هناك بعد اليوم عنف أو سيطرة" و بالطبع فإنّ مواقف كهذه ما كان لها لتتجسد في الواقع دون بروز معارضة محافظة تسعى لاسترجاع مجد روسيا الضائع، و هو ما خلق تحالفا سياسيا جديدا جمع الشيوعيين والقوميين .

وانطلقا ممّا سبق، يمكن القول أنّ كلاً من وضع روسيا الداخلي من فوضى وتفكّك في جميع النواحي- سياسيا ،اقتصاديا ، واجتماعيا- وترتّب التيار التغريبي على مقاليد الحكم، كانا سببين أساسيين في عجز السلطات الروسية في تبني سياسة خارجية واضحة المعالم تجاه روس الشتات، وهو ما ترك هذه الأخيرة، تعيش في عزلة وتضييق على حقوقها السياسية و الثقافية، بفعل تنامي القومية-العرقية فيدل الغريب المجاور، وبخاصة في الدول التي تقطنها أقليات عرقية روسية كبيرة ،على غرار أوكرانيا وكازاخستان. إن تجاهل التيار التغريبي لقضايا روس الشتات، صنع رد فعل معاكس قوي، يقوم على مبدأ حماية الأقليات الروسية المتواجدة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا، تبناه فلاديمير بوتين خليفة إلتسين في الكرملين.

لقد بينت الأزمة الجورجية التي وقعت في فيشهر أوت من سنة 2008، أو ما يسمى حرب الخمسة أيام، وتدخل الروس عسكريا لمساعدة الأوسيت و الأبخاز في الانفصال عن جورجيا، التحول الذي عرفته السياسة الأمنية الجديدة، وكيفية استغلالها للصراعات العرقية القديمة لتحقيق المصالح الروسية و التجاوب مع التحدّيات التي فشل نظام إلتسين في تسييرها.

وتبدو أوكرانيا كنموذج حي لسياسة توظيف الأقليات الروسية في توسيع دائرة النفوذ لروسي، وهي الأزمة التي يعتبرها البعض أعقد نزاع عرفته القارة الأوروبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومن خلال ما سبق نستنتج كذلك أن مسألة الأقليات بالنسبة لروسيا وسيلة لاسترجاع دورها التقليدي ونفوذها في الفضاء السوفييتي، ولو كان ذلك على حساب مصالح الروس القاطنين في دول الجوار منذ عقود طويلة، وتصبح هنا الأقليات العرقية الروسية موردا من الموارد يمكن تعبئته لتحقيق أهداف معينة، تماما كما تصورتها المقاربة التعبوية في تفسير الظواهر العرقية، و يمكن القول أنّ روسيا أصبحت توظّف أقلياتها بالطريقة نفسها التي توظّف مواردها الطبيعية من نفط وز غاز للتأثير على قرارات بعض الدول المجاورة على غرار دول البلطيق و مولدافيا و أوكرانيا.

والتاريخ الروسي يذكرنا بأمثلة سابقة وظّفت فيها روسيا مسألة الأقليات لتحقيق أهدافها الخاصة، فبوتين لا يختلف عن قياصرة روسيا في القرن الثامن عشر الذين احتلوا شبه جزيرة القرم بدعوى حماية الأقليات المسيحية المضطهدة في الإمبراطورية العثمانية، في حين كانت شعوب روسيا القيصرية -بما فيهم الروس- تعاني من نير نظام القنانة الاستعبادي.

6- قائمة المراجع:

- Brass, P. (1979). *Elite Groups, Symbol Manipulation and Ethnic Identity among the Muslim of South Asia*, in D. Taylor and M. Yap, eds, *Political Identity of sOUTH Asia*. London : Curzon Press.
- Broninkova , O. (2014). *Compatriotes et expatriotes, le renouveau de la politique dans l'emigration russe*. Paris: Inalco.
- Cahen, M. (1994). *Ethnicité politique: Pour une lecture réaliste de l'identité*. Paris: L'Harmattan.
- Cohen, A. (1974). *Urban Ethnicity*. London: Travistok.
- Courtois, S., & Wurth, N. a. (1998). *Le livre noir du communisme, crimes, terreur, répression*. Paris: Bouquins la collection.
- De Tinguay, A. (2004). *La grande migration, la Russie et les Russes depuis l'ouverture du rideau de fer*. Paris: Plon.
- Geertz, C. (1973). *The Interpretation of Culture*. New York: Basic Books.

- Joan, V. (1974, Winter 1974 ,vol.33, n.4). The structuring of Ethnicity. *Human Organization* , pp. 375-379.
- King , C., & Melvin, N. (2000). *Nation Abroad, Diaspora Politics And International Relations In The Former Soviet Union*. New York: Routledge.
- Kramer, M. (2015). "Introduction: Ethnicity as a Political Resource in Different Region of a World, in , *University of Cologne Forum, ed? Ethnicity aa a Political Resource, Conceptualisation Across Discipline, Regions, and Period*. Cologne: University of Cologne.
- Laruelle , M. (2006). *La question des Russes du Proche-Etranger en Russie*. Paris: CERI.
- Lemercier-Quelquejay, C. (1991, Janvier-Mars). Le monde musulman soviétique d'Asie Centrale après Alma-Ata (décembre 1986). *Cahier du Monde Russe* , pp. 117-121.
- Marger , M. (1978, January). A Reexamination of Gordon's Ethclass. *Sociological Focus*, pp. 21-32.
- Nève , N. (1994). La question des nationalités au Kazakhstan . *Civilisations* , pp. 135-169.
- Ohayon, I. (2006). *La sédentarisation des Kazakhs dans l'URSS de Staline, collectivisation et changement social (1928/1945)*. Paris: Maisonneuve et Larose.
- Ostriitchouk, O. (2010). *Deux mémoires pour une identité en Ukraine post-soviétique*. Québec: Ulaval.
- poutigna, p., & streiff, f. (1995). *théories de l'ethnicité*. Paris: PUF.
- Raffestin, C., & Loprenno, D. (1995). *Géopolitique et histoire*. PARIS: Payot.
- Raviot, J.-R. (2008). *Démocratie à la russe: Pouvoir et contre-pouvoir en Russie*. Paris: Ellipses.

- Slouka, N. (1992). Les traits généraux de la composition nationale de la population de l'URSS (selon les résultats du recensement de la population en 1989). *Annales de géographie*, pp. 236-239.
- Soljénitsyn, A. (1994). *Le "problème russe" à la fin du XXe siècle*. Paris: Fayard.
- Souslov, M. (2017, Juillet). le "Monde russe":La politique de la Russie envers sa diaspora. *Les notes de l'IFRI*, pp. 1-34.
- Thomson, J. (1983). The Plural Society Approach to Class and Ethnic Mobilisation. *Ethnic and Racial Studies*, pp. 127-153.
- Washburn, D. (1995). *Multicultural Education in the United States*. Philadelphia: Inquiry International.